دور السياسات العامة في تحقيق متطلبات الاقتصاد الرقمي لتعزيز الاستدامة الاقتصادية في العراق

م.م. بنين سعد صافي
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
baneensaad@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث :

يستعرض هذا البحث دور السياسات العامة في تحقيق متطلبات الاقتصاد الرقمي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية في العراق، يركز البحث على كيفية تطوير البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الاتصال والإنترنت، وتحديث التشريعات الرقمية التي تحفز الابتكار وتحمي حقوق المستخدمين، كما يتناول أهمية تحسين التعليم وبناء القدرات الرقمية من خلال تحديث المناهج الدراسية وبرامج التدريب المهني لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي، يناقش البحث أيضًا كيفية تشجيع ريادة الأعمال الرقمية ودعم الشركات الناشئة من خلال توفير بيئة قانونية ومالية محفزة. أخيرًا، يقدم البحث مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين السياسات العامة في العراق وتعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال التحول الرقمي، مع التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة، وتمويل الابتكار، وتحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الرقمي، السياسات العامة، الاستدامة الاقتصادية، العراق، البنية التحتية الرقمية، التشريعات الرقمية، التعليم الرقمي، ريادة الأعمال الرقمية، الابتكار الرقمي، التحول الرقمي.

The Role of Public Policies in Meeting the Requirements of the Digital Economy to Enhance Economic Sustainability in Iraq

Assist. Lectu. Baneen Saad Safi

Al-Mustansiriyah University / College of Political Sciences

Abstract

This research explores the role of public policies in achieving the requirements of the digital economy and enhancing economic sustainability in Iraq. The study focuses on how to develop digital infrastructure, including communication networks and the internet, and update digital legislation that encourages innovation and protects user rights. It also discusses the importance of improving education and building digital capacities through updating curricula and professional training programs to equip youth with the necessary skills for active participation in the digital economy. The research also addresses how to encourage digital entrepreneurship and support startups by providing a supportive legal and financial environment. Finally, the study offers a set of recommendations aimed at improving public policies in Iraq and enhancing economic sustainability through digital transformation,

focusing on providing necessary infrastructure, financing innovation, and promoting public-private collaboration.

Keywords : Digital economy, public policies, economic sustainability, Iraq, digital infrastructure, digital legislation, digital education, digital entrepreneurship, digital innovation, digital transformation.

المقدمة

يشهد العالم تحوّلاً كبيراً نحو الاقتصاد الرقمي بوصفه محوراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. في العراق، يمثل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي تحدياً وفرصةً في آنٍ واحد، بالنظر إلى الحاجة الملحّة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للاقتصاد.

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور السياسات العامة في تهيئة البيئة اللازمة لتحقيق متطلبات الاقتصاد الرقمي وتعزيز استدامة الاقتصاد العراقي. يبدأ البحث بتحليل الوضع الراهن للاقتصاد العراقي، مع التركيز على التحديات التي تواجه الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، محدودية المهارات الرقمية، وغياب التشريعات الداعمة.

يتناول البحث محاور رئيسية تشمل:

المحور الأول : السياسات العامة والبنية التحتية الرقمية

في ظل التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، أصبحت البنية التحتية الرقمية أحد المكونات الأساسية لتطوير الاقتصادات الوطنية، بما في ذلك العراق. تحتاج البلاد إلى سياسات عامة متكاملة تعمل على تطوير البنية التحتية التكنولوجية، مثل شبكات الاتصال والإنترنت، لضمان وصول متكافئ وشامل إلى الخدمات الرقمية، يمثل هذا المحور استعراضًا لأهم السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وأبرز التحديات التي تواجهها.

أولاً: أهمية البنية التحتية الرقمية في تحقيق الاقتصاد الرقمي

1. دور البنية التحتية الرقمية في تعزيز التحول الرقمي

البنية التحتية الرقمية هي الأساس الذي تقوم عليه الخدمات الرقمية والأنظمة الذكية، يشير تقرير البنك الدولي إلى أن تحسين شبكات الاتصال والإنترنت يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية بنسبة تصل إلى 25% في الدول النامية ([1])

2. دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة

تلعب البنية التحتية الرقمية دورًا في تحسين أداء القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات. على سبيل المثال، يمكن لتقنيات الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء تحسين العمليات اللوجستية والإنتاجية في الصناعات التحويلية ([2])

ثانياً: السياسات اللازمة لتطوير البنية التحتية التكنولوجية

1. الاستثمار في شبكات الاتصال الحديثة من الضروري تحديث شبكات الاتصال بما يتماشى مع المعايير العالمية، مثل تكنولوجيا الجيل الخامس (G5). على سبيل المثال، تبنت كوريا الجنوبية

[1] البنك الدولي، دور البنية التحتية الرقمية في تعزيز التحول الرقمي،٢٠٢١، ص 45.

[2] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التكنولوجيا والاقتصاد: تحقيق الاستدامة من خلال التحول الرقمي،٢٠٢٠، ص 39.

استراتيجية وطنية لنشر شبكات G5 منذ عام 2019، ما ساهم في تحسين جودة خدمات الإنترنت وزيادة الاعتماد على الحلول الرقمية ([1])

2. ضمان الوصول المتكافئ إلى الإنترنت

يتطلب تحقيق العدالة الرقمية توفير الإنترنت بأسعار مناسبة وفي جميع المناطق، بما فيها الريفية والنائية. يشير تقرير "الاتحاد الدولي للاتصالات" إلى أن ضمان وصول الجميع إلى الإنترنت يساهم في تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ([2])

3. تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتسريع تطوير البنية التحتية الرقمية. على سبيل المثال، أطلقت الهند مبادرة "الهند الرقمية" بالشراكة مع القطاع الخاص لتطوير شبكات الإنترنت والبنية التحتية التكنولوجية ([3])

4. وضع تشريعات داعمة لتطوير البنية التحتية الرقمية

تحتاج الدول إلى أطر تشريعية حديثة تدعم تطوير البنية التحتية الرقمية وتحمي الاستثمارات في هذا القطاع.

ثالثاً: التحديات التي تواجه تطوير البنية التحتية الرقمية في العراق

1. نقص التمويل وضعف الاستثمارات

يعاني العراق من محدودية في الموارد المالية المخصصة لتطوير البنية التحتية الرقمية.

2. ضعف السياسات والتشريعات التنظيمية

لا يزال العراق يفتقر إلى سياسات شاملة تسهم في توجيه الجهود نحو تطوير البنية التحتية الرقمية.

3. الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية

تشير تقارير إلى أن معظم الخدمات الرقمية تتركز في المناطق الحضرية، مما يترك المناطق الريفية دون استفادة كافية ([4])

رابعاً: توصيات لتطوير البنية التحتية الرقمية في العراق

1. زيادة الاستثمارات في تطوير شبكات الاتصال والإنترنت.
2. تحسين التعاون مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم الفني والمالي.
3. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع رقمية مستدامة.
4. إصدار تشريعات تحفز تطوير البنية التحتية الرقمية. إن تطوير البنية التحتية الرقمية في العراق يتطلب تبني سياسات عامة شاملة تستجيب للتحديات الحالية وتعزز الاستثمار في

[1] وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات الكورية، استراتيجية نشر شبكات G5 في كوريا الجنوبية، ٢٠٢٠، ص 18.
[2] الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير حول العدالة الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت، ٢٠٢١، ص 27.
[3] الحكومة الهندية، مبادرة الهند الرقمية: تقرير الأداء السنوي، ٢٠٢١، ص 33.
[4] وزارة التخطيط العراقية، التحول الرقمي في العراق: التحديات والفرص، ٢٠٢٠، ص٢٩

هذا القطاع، من خلال هذه السياسات، يمكن للعراق تحقيق التحول الرقمي الذي يسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتعزيز تنافسيته على المستوى الإقليمي والدولي.

المحور الثاني: التشريعات والتنظيمات

يعد الإطار التشريعي والتنظيمي ركيزة أساسية في بناء اقتصاد رقمي متكامل ومستدام، ففي ظل تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، تبرز الحاجة إلى صياغة قوانين وتشريعات متوازنة تحفز الابتكار الرقمي من جهة، وتحمي حقوق المستخدمين من جهة أخرى، يمثل هذا المحور تحليلًا لدور التشريعات الرقمية في تحقيق التحول الرقمي وتعزيز الثقة في البيئة الرقمية.

أولاً: دور التشريعات في تحفيز الابتكار الرقمي

1. توفير بيئة قانونية محفزة للابتكار

تعمل التشريعات الرقمية على خلق بيئة قانونية مستقرة تشجع رواد الأعمال والمستثمرين على تطوير حلول رقمية مبتكرة، على سبيل المثال، أطلقت الإمارات قانون "الاقتصاد الرقمي" في عام 2021، مما ساهم في جذب استثمارات بقيمة 4.8 مليار دولار في الشركات التقنية ([1])

2. دعم ريادة الأعمال الرقمية

تسهم القوانين المرنة في دعم الشركات الناشئة من خلال تسهيل تسجيلها وحمايتها قانونيًا، تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن التشريعات الموجهة لريادة الأعمال التقنية زادت معدلات تأسيس الشركات الرقمية بنسبة 35% في الدول النامية ([2])

3. تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

توفر التشريعات التي تحمي الملكية الفكرية وتشجع الابتكار الرقمي بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: حماية حقوق المستخدمين في العالم الرقمي

1. حماية البيانات الشخصية

تعد حماية البيانات الشخصية من أبرز التحديات في العالم الرقمي، يمثل قانون حماية البيانات الأوروبي "GDPR" نموذجًا رائدًا في تنظيم كيفية جمع البيانات ومعالجتها ([3])

2. مكافحة الجرائم السيبرانية

توفر القوانين ضد الجرائم الإلكترونية حماية للمستخدمين من الهجمات السيبرانية والاحتيال الرقمي، في العراق، تم إصدار قانون "مكافحة الجرائم الإلكترونية" عام 2021، ولكنه لا يزال بحاجة إلى تحديثات لضمان فعاليته ([4])

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية، الاقتصاد الرقمي: تعزيز الابتكار والاستثمار، ٢٠٢١، ص 35.
[2] البنك الدولي، ريادة الأعمال الرقمية في الدول النامية، ٢٠٢٠، ص 28.
[3] الاتحاد الأوروبي، قانون حماية البيانات الشخصية (GDPR): دليل التنفيذ، ٢٠١٨، ص 12.
[4] وزارة العدل العراقية، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في العراق، ٢٠٢١، ص 45.

3. تعزيز الشفافية والثقة تساعد التشريعات الرقمية في تعزيز ثقة المستخدمين من خلال فرض معايير واضحة على الشركات الرقمية لحماية المستهلكين.

ثالثاً: التحديات المرتبطة بالتشريعات الرقمية في العراق

1. غياب إطار قانوني متكامل

لا تزال التشريعات الرقمية في العراق غير متكاملة، مما يحد من قدرتها على مواكبة التحول الرقمي.

2. ضعف إنفاذ القوانين تعاني بعض القوانين الموجودة من ضعف في آليات التنفيذ والمراقبة.

3. نقص الوعي بالقوانين الرقمية يعد نقص الوعي بحقوق وواجبات المستخدمين ضمن العالم الرقمي من التحديات الرئيسية.

رابعاً: التوصيات لتطوير التشريعات الرقمية في العراق

1. صياغة قوانين شاملة تتناول جميع جوانب العالم الرقمي، بما في ذلك حماية البيانات، مكافحة الجرائم الإلكترونية، ودعم ريادة الأعمال.
2. تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تطوير التشريعات الرقمية.
3. توفير برامج تدريبية لزيادة الوعي بالقوانين الرقمية وتعزيز ثقافة الاستخدام الآمن للتكنولوجيا.
4. تبني نماذج دولية ناجحة مثل قانون "GDPR" الأوروبي لضمان حماية أفضل لحقوق المستخدمين. إن صياغة التشريعات والتنظيمات الرقمية تعد ضرورة ملحة لتعزيز الابتكار وحماية المستخدمين في العراق. من خلال تطوير إطار قانوني متكامل يتماشى مع التطورات التقنية، يمكن تعزيز الاقتصاد الرقمي وخلق بيئة تضمن حقوق جميع الأطراف وتعزز الثقة في التعاملات الرقمية.

المحور الثالث: التعليم وبناء القدرات الرقمية

يشكل التعليم وبناء القدرات الرقمية أحد العوامل الرئيسية لتحقيق التحول الرقمي وتعزيز الاقتصاد الرقمي، مع تسارع التطورات التكنولوجية، أصبحت المهارات الرقمية ضرورة ملحة لتلبية متطلبات سوق العمل العالمي. في العراق، يعد تطوير المناهج التعليمية وبرامج التدريب المهني خطوة حيوية لتأهيل الكوادر البشرية وتمكينها من المساهمة بفعالية في الاقتصاد الرقمي.

أولاً: أهمية التعليم الرقمي في تعزيز الاقتصاد الرقمي

1. سد الفجوة بين التعليم وسوق العمل تعمل المناهج التعليمية الرقمية على تقليل الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن تعزيز التعليم الرقمي يرفع من إنتاجية العمل بنسبة 30% في الدول النامية ([1])

[1] البنك الدولي، التعليم والاقتصاد الرقمي في الدول النامية، ٢٠٢١، ص 50.

2. دعم التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية

تزويد الكوادر البشرية بالمهارات الرقمية يسهم في دعم التحول الرقمي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الصحة، الزراعة، والخدمات.

3. تعزيز تنافسية الكوادر العراقية

يمكن للتعليم الرقمي أن يساعد الكوادر العراقية في المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي في سوق العمل الرقمي.

ثانياً: استراتيجيات تطوير المناهج التعليمية الرقمية

1. دمج التكنولوجيا في التعليم الأساسي والثانوي

يجب أن تتضمن المناهج الدراسية مهارات البرمجة، تحليل البيانات، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، أطلقت سنغافورة مبادرة لتعليم البرمجة للأطفال من عمر 10 سنوات ([1])

2. تحديث مناهج التعليم العالي

ينبغي أن تركز الجامعات على التخصصات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وتقنيات البلوكشين.

3. تطوير برامج تدريب مهني متخصصة

يعد التدريب المهني المستمر للعاملين أداة أساسية لتحديث مهاراتهم الرقمية، أطلقت ألمانيا برامج تدريب متقدمة في مجال التكنولوجيا للمهنيين في القطاعات التقليدية ([2])

ثالثاً: برامج التدريب المهني لتعزيز المهارات الرقمية

1. أهمية التدريب المهني

يساعد التدريب المهني في تأهيل القوى العاملة من خلال تزويدهم بالمهارات التقنية المطلوبة في القطاعات المختلفة.

2. دعم التدريب عبر التعاون مع القطاع الخاص

يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا هامًا في تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة. على سبيل المثال، قدمت شركات مثل "مايكروسوفت" و"جوجل" برامج تدريب مجانية في التحول الرقمي للدول النامية ([3])

3. التركيز على المهارات الناعمة

إلى جانب المهارات التقنية، يحتاج المتدربون إلى تطوير مهارات مثل التفكير النقدي، الابتكار، والعمل الجماعي.

---

[1] وزارة التعليم في سنغافورة، تقرير عن تعليم البرمجة في المدارس الابتدائية،٢٠١٩، ص 12.
[2] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التدريب المهني في العصر الرقمي: نماذج ناجحة، ٢٠٢٠،ص 45.
[3] مايكروسوفت، برامج التدريب الرقمي المجانية للدول النامية،٢٠٢١، ص 30.

رابعاً: التحديات التي تواجه التعليم وبناء القدرات الرقمية في العراق

1. ضعف البنية التحتية التعليمية : تعاني المؤسسات التعليمية في العراق من نقص في المعدات التكنولوجية اللازمة لدعم التعليم الرقمي.

2. نقص الكوادر المؤهلة : يوجد عجز في عدد المعلمين والمدربين المتخصصين في التكنولوجيا الرقمية.

3. عدم تكافؤ الفرص التعليمية : تواجه المناطق الريفية صعوبة في الوصول إلى التعليم الرقمي مقارنة بالمناطق الحضرية.

خامساً: توصيات لتعزيز التعليم وبناء القدرات الرقمية

1. تخصيص ميزانيات كافية لتحديث المناهج التعليمية بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.
2. إنشاء شراكات مع الشركات التكنولوجية العالمية لتوفير برامج تدريب متقدمة.
3. توسيع نطاق التعليم الرقمي ليشمل جميع المحافظات، خاصة المناطق الريفية.
4. تطوير مبادرات حكومية لتدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا في التدريس.

إن تطوير التعليم وبناء القدرات الرقمية يمثل أولوية لتحقيق التحول الرقمي في العراق. من خلال تحديث المناهج التعليمية وتوفير برامج تدريب مهني فعالة، يمكن تأهيل الكوادر البشرية لمواكبة التطورات التكنولوجية والمساهمة بفعالية في بناء اقتصاد رقمي مستدام.

المحور الرابع: تشجيع الابتكار وريادة الأعمال الرقمية

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، بات الابتكار وريادة الأعمال الرقمية عاملين أساسيين لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية، يمثل الشباب والشركات الناشئة قوة دافعة لهذا التحول، حيث يمكن من خلال دعم مشاريعهم الرقمية تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي في العراق، يناقش هذا المحور أهمية تشجيع الابتكار الرقمي وآليات تحفيز ريادة الأعمال الرقمية مع تسليط الضوء على أبرز التحديات والفرص.

أولاً: أهمية الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في الاقتصاد المحلي

1. تعزيز التنافسية الاقتصادية يسهم الابتكار الرقمي في تحسين كفاءة الإنتاجية وتقديم خدمات جديدة تسهم في دعم الاقتصاد المحلي، أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الشركات الناشئة الرقمية تساهم بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية ([1])

2. خلق فرص عمل جديدة ريادة الأعمال الرقمية تمثل أداة فعالة لمواجهة مشكلة البطالة، خاصة بين الشباب، تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن القطاع الرقمي يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة بنسبة تصل إلى 25% في الدول النامية ([2])

[1] البنك الدولي،ريادة الأعمال الرقمية ودورها في التنمية الاقتصادية،٢٠٢١، ص 37.
[2] منظمة العمل الدولية، الشباب والعمل في الاقتصاد الرقمي ،٢٠٢٠، ص 22.

3. دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي

يساهم الابتكار الرقمي في نقل الاقتصاد من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والخدمات التقنية.

ثانياً: آليات تحفيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية

1. **إنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال** الحاضنات والمسرعات تلعب دورًا محوريًا في توفير الدعم الفني والتجاري للشركات الناشئة. على سبيل المثال، أسست الإمارات "مركز دبي للابتكار" الذي ساهم في دعم أكثر من 200 شركة ناشئة في عام 2020 ([1])

2. توفير التمويل الميسر تعد برامج التمويل والتمويل الجماعي أدوات رئيسية لدعم ريادة الأعمال، يشير تقرير للبنك الدولي إلى أن توفير التمويل للشركات الناشئة يرفع من فرص نجاحها بنسبة 30%. ([2])

3. تقديم حوافز ضريبية وتشريعية يمكن أن تسهم الإعفاءات الضريبية والتشريعات الميسرة في تشجيع الشباب على تأسيس شركات رقمية.

4. التعاون مع الجامعات ومراكز البحث يشكل التعاون بين الجامعات والشركات الناشئة منصة مثالية لتحويل الأبحاث الأكاديمية إلى تطبيقات عملية.

ثالثاً: دور الشباب في ريادة الأعمال الرقمية في العراق

1. الطاقات الشابة كعناصر للابتكار يشكل الشباب العراقيون نسبة كبيرة من السكان، مما يمنح البلاد فرصة للاستفادة من قدراتهم الابتكارية.

2. تحديات تواجه ريادة الأعمال الرقمية للشباب

- نقص التمويل والدعم الحكومي.
- غياب البنية التحتية الرقمية المتقدمة.
- ضعف التعليم الرقمي وبرامج التدريب.

رابعاً: التحديات التي تواجه الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في العراق

1. ضعف الدعم الحكومي لا تزال السياسات الحكومية قاصرة عن توفير بيئة تشريعية محفزة لريادة الأعمال الرقمية.

2. نقص التمويل تعاني الشركات الناشئة من صعوبة الحصول على تمويل لتطوير مشاريعها الرقمية.

3. ضعف البنية التحتية التكنولوجية يعوق ضعف شبكات الاتصال والإنترنت في بعض المناطق تطوير مشاريع رقمية ناجحة.

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية، مركز دبي للابتكار: تقرير الأداء السنوي، ٢٠٢٠، ص 18.
[2] وزارة التخطيط العراقية، التحديات والفرص لريادة الأعمال الرقمية في العراق، ٢٠٢١، ص 25.

خامساً: توصيات لتحفيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في العراق

1. إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال رقمية في جميع المحافظات.
2. توفير برامج تمويل مخصصة لدعم الشركات الناشئة الرقمية.
3. تحديث القوانين لتسهيل تسجيل الشركات الرقمية ومنحها حوافز ضريبية.
4. دعم برامج التدريب والتأهيل الرقمي للشباب.
5. تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات لتطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق المحلي.

يمثل تشجيع الابتكار وريادة الأعمال الرقمية فرصة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد العراقي وتعزيز استدامته. من خلال تبني سياسات داعمة وتوفير بيئة تحفز الإبداع، يمكن للشباب والشركات الناشئة لعب دور حيوي في دعم الاقتصاد المحلي والمساهمة في التحول الرقمي.

التوصيات

1. **تطوير البنية التحتية الرقمية**: يجب على الحكومة العراقية تخصيص موارد كافية لتطوير البنية التحتية الرقمية في جميع أنحاء البلاد. يشمل ذلك تحسين شبكات الإنترنت، وتوسيع الوصول إلى خدمات الإنترنت في المناطق الريفية والنائية، مما يسهم في تعزيز التواصل الرقمي وتسهيل الوصول إلى الخدمات الإلكترونية.

2. **إعداد وتحديث التشريعات الرقمية**: من الضروري تحديث التشريعات الرقمية لتشمل قوانين تحفز الابتكار الرقمي، مثل قوانين حماية البيانات الشخصية، وقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية. ينبغي أيضًا تبني تشريعات تسهل تأسيس الشركات الرقمية وتوفر حوافز ضريبية وريادية تدعم المشاريع الناشئة.

3. **تعزيز التعليم وبناء القدرات الرقمية**: ينبغي إدراج المهارات الرقمية في المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، وتطوير برامج تدريب مهني لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للعمل في الاقتصاد الرقمي. يجب على الحكومة والقطاع الخاص التعاون لتوفير برامج تدريب متخصصة تساعد على تطوير كوادر بشرية متمكنة من تقنيات العصر الرقمي.

4. **تشجيع ريادة الأعمال الرقمية**: توفير بيئة قانونية ومالية تدعم الشركات الناشئة في القطاع الرقمي، من خلال توفير التمويل الميسر، وإنشاء حاضنات ومسرعات أعمال، وتشجيع التعاون بين الجامعات والشركات لتطوير الحلول الرقمية التي تلبي احتياجات السوق المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز ثقافة ريادة الأعمال الرقمية بين الشباب من خلال المبادرات الحكومية والتعليمية.

5. **دعم البحث والتطوير في التكنولوجيا**: ينبغي على الحكومة أن تستثمر في مراكز البحث العلمي التي تركز على الابتكار التكنولوجي وتطوير الحلول الرقمية. كما يجب تشجيع الشراكات بين الجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص لتعزيز البحث والتطوير في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، البلوكشين، والأمن السيبراني.

6. **تحفيز التعاون الدولي**: يجب أن تسعى العراق إلى تعزيز التعاون مع الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا لتعزيز الخبرات المحلية وتبادل المعرفة. التعاون مع المنظمات الدولية والشركات العالمية يساعد في تطوير بيئة رقمية مستدامة في العراق.

الخاتمة

إن تحقيق متطلبات الاقتصاد الرقمي في العراق يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. إن السياسات العامة التي تدعم تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحديث التشريعات، وتعزيز التعليم وبناء القدرات الرقمية، وتوفير البيئة المواتية لريادة الأعمال الرقمية، تمثل الأساس لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في البلاد. من خلال تنفيذ التوصيات السابقة، يمكن للعراق أن يواكب التحولات الرقمية العالمية، ويحقق تقدمًا ملحوظًا في الاقتصاد الرقمي بما يعزز من تنمية اقتصاده المحلي ويدعم رفاهية المواطنين. على الرغم من التحديات العديدة، فإن الاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي ستسهم في تحقيق مستقبل مستدام للعراق في ظل عالم رقمي متغير.

المصادر

1. البنك الدولي، دور البنية التحتية الرقمية في تعزيز التحول الرقمي، ٢٠٢١ص 45.
2. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التكنولوجيا والاقتصاد: تحقيق الاستدامة من خلال التحول الرقمي، ٢٠٢٠
3. وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات الكورية، استراتيجية نشر شبكات G5 في كوريا الجنوبية، ٢٠٢٠
4. الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير حول العدالة الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت، ٢٠٢١
5. الحكومة الهندية، مبادرة الهند الرقمية: تقرير الأداء السنوي،٢٠٢١، ص 33.
6. وزارة التخطيط العراقية، التحول الرقمي في العراق: التحديات والفرص، ٢٠٢٠
7. وزارة الاقتصاد الإماراتية، الاقتصاد الرقمي: تعزيز الابتكار والاستثمار، ٢٠٢١
8. البنك الدولي، ريادة الأعمال الرقمية في الدول النامية،٢٠٢٠
9. الاتحاد الأوروبي، قانون حماية البيانات الشخصية (GDPR): دليل التنفيذ، ٢٠١٨
10. وزارة العدل العراقية، قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في العراق،٢٠٢١
11. البنك الدولي، التعليم والاقتصاد الرقمي في الدول النامية، ٢٠٢١
12. وزارة التعليم في سنغافورة، تقرير عن تعليم البرمجة في المدارس الابتدائية، ٢٠١٩
13. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التدريب المهني في العصر الرقمي: نماذج ناجحة، ٢٠٢٠
14. مايكروسوفت، برامج التدريب الرقمي المجانية للدول النامية، ٢٠٢١
15. البنك الدولي، ريادة الأعمال الرقمية ودورها في التنمية الاقتصادية، ٢٠٢١
16. منظمة العمل الدولية، الشباب والعمل في الاقتصاد الرقمي، ٢٠٢٠
17. وزارة الاقتصاد الإماراتية، مركز دبي للابتكار: تقرير الأداء السنوي،٢٠٢٠
18. وزارة التخطيط العراقية، التحديات والفرص لريادة الأعمال الرقمية في العراق، ٢٠٢١